



# عند السلفيين.. اقتل أخاك المسلم وادخل الجنة

□ هل كل من اشترك في معركة الجمل في النار؟ □ هل المؤمن لا يقتل إلا بالخطأ؟  
□ كيف يكون أحد فريقى الفتنة مأجوراً وكل منهما حريص على قتل الآخر؟

## محمد السعيد مشتهدى

إن تهاون أئمة السلف في مسألة القتل العمد مع بقاء القاتل على إيمانه، كان سبباً في استحلال أتباع الفرق الإسلامية دماء بعضهم بعضاً على أساس أن المتقاتلين مؤمنون، لن يخلدوا في جهنم، وسيخرجون منها مع العصاة الموحدين إلى الجنة، كما كان سبباً في قبول علماء الجرح والتعديل مرويات المتقاتلين على أساس عدم انتفاء شرط العدالة عنهم لأنهم مؤمنون!

يقول **ابن حجر العسقلاني** في «فتح الباري شرح صحيح البخارى»، كتاب الفتن، باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما، تعليقا على رواية البخارى عن الحسن البصرى: «خرجت بسلاحى ليالى الفتنة»: والمراد بالفتنة الحرب التى وقعت بين على ومن معه، وعائشة ومن معها! ثم ينقل عدة روايات من صحيح مسلم تتحدث عن حكم من اشتركوا في هذه الفتنة، فيقول: وفي رواية مسلم فالقاتل والمقتول فى النار، قيل فهذا القاتل يستحق النار فما بال المقتول، أى فما ذنبه؟ قال: إنه كان حريصاً على قتل صاحبه!

ونقل عن أحمد: حدثنا محمد بن جعفر بهذا السند مرفوعاً ولفظه: إذا التقى المسلمان حمل أحدهما على صاحبه السلاح فهما على جرف جهنم، فإذا قتله وقعا فيها جميعاً! وعن النسائى عن أبى بكره قال: إذا حمل الرجلان المسلمان السلاح أحدهما على الآخر فهما على جرف جهنم، فإذا قتل أحدهما الآخر فهما فى النار!

ثم يقول ابن حجر بعد ذلك: قال العلماء معنى كونهما فى النار أنهما يستحقان ذلك، ولكن أمرهما إلى الله تعالى إن شاء عاقبهما، ثم أخرجهما من النار كسائر الموحدين، وإن شاء عفا عنهما فلم يعاقبهما أصلاً!

إذن، وحسب ما نقله أمير المؤمنين فى حديث ابن حجر عن أئمة السلف، يصبح كل من اشترك فى فتنة معركة الجمل من الجانبين فى النار، وإذا كان أمر المتقاتلين معلماً بمشيئة الله: «إن شاء عاقبهما.. وإن شاء عفا عنهما»، فهل اطاع أئمة الجرح والتعديل على مشيئة الله حتى يصدروا حكمهم بعدالة الصحابة وعصمة أئمة أهل البيت،

## موقعة الجمل؟

ويقول ابن حجر: واحتج بهذا الحديث من لم ير القتال فى الفتنة، وهم كل من ترك القتال مع على بن أبى طالب فى حروبه، كسعد بن أبى وقاص، وعبد الله بن عمر، ومحمد بن

مسلمة، وأبى بكره، وغيرهم، وقالوا: يجب الكف حتى لو أراد أحد قتله لم يدفعه عن نفسه!

إذن فهناك من الصحابة من لم يشارك فى فتنة موقعة الجمل لأنهم كانوا يعلمون أن فى كتاب الله آية تقول: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً»، فمن اتصف بصفة الإيمان يستحيل أن يقتل مؤمناً إلا إذا حدث ذلك عن طريق الخطأ!

وعند حديثه عن تخلف أسامة بن زيد عن المشاركة فى جيش على، مع علمه أن علياً كان ينكر على من تخلف عنه، ولا سيما مثل أسامة الذى هو من أهل البيت، يقول ابن حجر: فاعتذر بأنه لم يتخلف صنًا منه بنفسه عن على ولا كراهة له، وأنه لو كان فى أشد الأماكن هو لأحب أن يكون معه فيه ويواسيه بنفسه، ولكنه إنما تخلف لأجل كراهيته فى قتل المسلمين!

إذن فهناك من أهل البيت من امتنعوا عن المشاركة فى فتنة معركة الجمل لعلمهم أن القاتل والمقتول فى النار، ولكن هل الذين لم يمتنعوا وشاركوا فى القتال وسفكوا الدماء كانوا يعلمون أنهم بقتالهم هذا سيدخلون النار ومع ذلك أصروا على القتال لعدة أيام؟

لقد كان المخرج الوحيد من هذه الأزمة، أن يضع أئمة الجرح والتعديل قاعدة تحمى كل من اشتركوا فى معركة الجمل من أن يمسه أحد بجرح، فذهب أهل السنة إلى القول بـ«عدالة الصحابة»، وذهب الشيعة إلى القول بـ«عصمة الأئمة»، وعلى هذا الأساس لم تخصص طبقة الصحابة ولا طبقة أئمة الشيعة لميزان الجرح والتعديل، وأصبح من

يمسه بسوء كافراً مرتداً حلال الدم! ولكن لماذا أخرج أئمة الجرح من دائرة الجرح والتعديل؟ لأن كثيراً من كبار الصحابة وأئمة أهل البيت اشتركوا فى أحداث الفتن الكبرى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بداية بمقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، وهى معارك سفكت فيها الدماء مع سبق الإصرار والترصد، فلو دخل هؤلاء الصحابة والأئمة دائرة الجرح لسقطت الحلقة الأولى من حلقات السند الروائى، وقد سبق أن بينت ذلك فى مقال بعنوان: «سقوط الحلقة الأولى من حلقات السند الروائى»!

لذلك وجدنا ابن حجر يقول: واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك ولو عُرف المحق منهم، لأنهم لم يقاتلوا فى تلك الحروب إلا عن اجتهاد، وقد عفا الله تعالى عن المخطئ فى الاجتهاد، بل ثبت أنه يؤجر أجراً واحداً وأن المصيب يؤجر أجرين! فكيف يكون قتال المسلمين وسفك دماء بعضهم بعضاً عن اجتهاد، ويكون المجتهد فى رأى له أجران إن أصاب، وأجر إن أخطأ، ومعلوم أن القتل الخطأ لا يكون أبداً عن تعمد مع سبق الإصرار والترصد! فكيف يكون

أحد الفريقين مأجوراً وكل منهما كان حريصاً على قتل الآخر مع إشراقه شمس كل يوم من أيام معركة الجمل، كان يتم خلالها تجهيز الأسلحة القتالية التى تحقق لكل فريق النصر على الآخر؟

وينقل ابن حجر مذهب أهل السنة فى مسألة الخروج على خليفة المسلمين فيقول: وذهب جمهور أهل السنة إلى تصويب من قاتل مع على لامتنال قوله تعالى «وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا.. الآية»، ففيتها الأمر بقتال الفئة الباغية، وقد ثبت أن من قاتل علياً كانوا بغاة، وهؤلاء مع هذا التصويب متفقون على أنه لا يُدْمُ واحد من هؤلاء بل يقولون اجتهدوا فأخطؤوا!

إذن فجمهور أهل السنة يعتبر جيش السيدة عائشة هو الفئة الباغية! إذن فهل كانوا يعلمون أن من بين هذه الفئة الباغية كبار الصحابة وعلى رأسهم

طلحة والزبير، وهما من المبشرين بالجنة، الأمر الذى يجعلنا نسال: ألا تعتبر رواية العشرة المبشرين بالجنة من الروايات التى وضعت فى زمن الفتنة حتى لا تمس الطائفة التى فيها أحد المبشرين بالجنة بسوء؟!

وهل عندما يستدل جمهور أهل السنة على تصويب من قاتل مع جيش على بقوله تعالى:

«وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا فأضلخوا بينهما فإن غلبت طائفة من المؤمنين فإجداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى

تفنى إلى أمر الله فإن فاءت فأضلخوا بينهما بالغدل وأفسطوا إن الله يحب المفسطين؟! ويقولون إن هذه الآية هى الدليل على وجوب قتال جيش السيدة عائشة لأنه الفئة الباغية، فهل سيشفع لهم هذا الاستدلال يوم القيامة، وهذه الآية لا تصلح مطلقاً دليلاً على ما ذهبوا إليه، لأنها لا تتحدث عن سفك الدماء مع سبق الإصرار والترصد لعدة أيام؟!

إن من معانى كلمة «فقتلوا» تشابروا وتتضاروا، وقد استخدمها السياق القرآنى بهذا المعنى عند الحديث عن المشاجرة التى تمت بين الرجلين اللذين تدخل موسى عليه السلام للفصل بينهما، فقال تعالى: «وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَمَلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يُفْتَنَانِ، هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ»!!

فهل ما حدث فى موقعة الجمل كان مشاجرة بين طائفتين، أم قتالا كانت الدولة طرفاً فيه؟ إن فعل الأمر «فقاتلوا التى تبغى»، خطاب للدولة، التى هى السلطة الحاكمة فى البلاد، ولا يعنى هذا الأمر اسفكوا دماء الطائفة الباغية، وإلا ما قال بعدها «حتى تفنى» إلى أمر الله، وما قال بعدها «فإن فاءت فأضلخوا بينهما»، إنما المؤمنون إخوة فأضلخوا بين أخويكم»، فكيف يتم الصلح مع موتى سفكت دماؤهم؟!

لقد حرف أئمة الجرح والتعديل مفهوم الاقتال الوارد فى هذه الآية ليصبح معناه القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، وبذلك يكون الذين سفكوا الدماء عن عمد فى موقعة الجمل مؤمنين لا تسقط عدالتهم، وبالتالي لا يسقط علم الحديث!

ولكن المتدبر كتاب الله يعلم أن ورود صفة الإيمان فى السياق القرآنى ليس بالضرورة أن تكون محققة فى الذين وصفهم الله بها، فقد أتى الوصف لمجرد الادعاء، ثم يثبت الواقع العملي صدق أو كذب هذا الادعاء، ودليل ذلك قوله تعالى: «فأنت الأعراب آمنّا فل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم»، ويقول الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجوهن إلى الكفار».

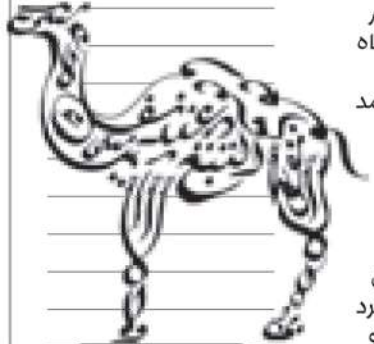
وفى هذه الآية يصف الله النساء المهاجرات بالإيمان على أساس ادعائهن ذلك، وبعدها خاطب المؤمنين بقوله تعالى: «فامتنوهن»، ليتحققوا بأنفسهم من صدق هذا الادعاء، ثم قال: «فإن علمتموهن مؤمنات»، أى بعد التأكد من صدق إيمانهن: «فلا ترجوهن إلى الكفار».

عندما تتحول المشاجرة بالأيدى والعصى إلى قتال بالأسلحة البيضاء، ويسقط آلاف القتلى خلال أيام مع سبق الإصرار والترصد، فأى شريعة هذه التى لا تلخ صفة الإيمان عن المتقاتلين، والله تعالى يقول:

«ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً».

## ابن حجر العسقلاني

«ت852هـ»  
أطلق عليه المحدثون لفظ «الحافظ» لتفرده من بين أهل عصره فى علم الحديث حتى قالوا إنه أمير المؤمنين فى الحديث لحفظه وإتقانه الحديث، ومن أشهر مؤلفاته «فتح البارى شرح صحيح البخارى» فى خمسة عشر مجلداً.



## موقعة الجمل

حدثت فى البصرة، فى جمادى الثانى عام 36هـ، بين جيش السيدة عائشة زوج النبى، وجيش خليفة المسلمين على بن أبى طالب ابن عم النبى، وكان متوسط الفريقين ثلاثين ألفاً!